

المحاضرة التاسعة : النموذج التنموي الجزائري

استهلال

يمثل النموذج التنموي الجزائري إطاراً شاملاً من السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ استقلالها بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. وتكتسب دراسة هذا النموذج أهمية خاصة نظراً للموقع الاستراتيجي للجزائر في منطقة شمال أفريقيا، وتاريخها السياسي والاقتصادي الفريد الذي تشكل عبر مراحل مختلفة. تسعى الجزائر، كغيرها من الدول النامية، إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تلبي طموحات شعبها وتضمن له مستقبلاً مزدهراً. وفي هذا السياق، تواجه الجزائر العديد من التحديات والفرص التي تستدعي تحليلاً معمقاً لنموذجها التنموي الحالي وتقييم مدى قدرته على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

أولاً- أهمية الموقع الجغرافي للجزائر وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- يتمتع الموقع الجغرافي للجزائر بأهمية استراتيجية بالغة، حيث تقع في شمال أفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها نقطة التقاء بين قارتي أفريقيا وأوروبا. هذه الميزة تساهم بشكل كبير في تسهيل التجارة وتعزيز التعاون الإقليمي، فضلاً عن تأثيرها العميق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فالجزائر، التي تعتبر أكبر دولة في أفريقيا وثالث أكبر اقتصاد عربي، قد عادت إلى تصنيف البنك الدولي للدخل المتوسط الأعلى في يوليو 2024. هذا التصنيف يعكس تقدماً في بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن استدامة هذا التقدم تتطلب معالجة التحديات الهيكلية المستمرة.

- إن موقع الجزائر يجعلها بمثابة جسر حيوي يربط بين القارة الأفريقية وأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. هذا القرب الجغرافي يمنحها ميزة تنافسية في التجارة مع كلتا القارتين، مما يسهل حركة البضائع ويقلل من تكاليف النقل المحتملة. ومع ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من هذه الميزة تتطلب استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات، بما في ذلك الموانئ والمطارات وشبكات النقل البري. فالعاصمة الجزائرية، إلى جانب مدن أخرى مثل وهران وعنابة الواقعة على الساحل المتوسطي، تمثل مراكز هامة للتجارة البحرية. تطوير هذه الموانئ وتحديثها يمكن أن يزيد من قدرة الجزائر على استيعاب حجم أكبر من التجارة الدولية ويجعلها مركزاً لوجستياً إقليمياً رئيسياً.

- علاوة على ذلك، تحتل الجزائر موقعاً مركزياً في منطقة المغرب العربي والعالم العربي، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في شبكات التجارة الإقليمية. على الرغم من هذه المركزية، لا تزال التجارة البينية في منطقة المغرب العربي محدودة، مما يشير إلى وجود عوائق سياسية واقتصادية تحتاج إلى معالجة لتعزيز التكامل الإقليمي. تاريخياً، شهدت العلاقات بين دول المغرب العربي بعض التوترات التي أثرت سلباً على التعاون الاقتصادي والتجاري. تجاوز هذه الخلافات يمكن أن يفتح آفاقاً واسعة للنمو الاقتصادي المشترك.

- تمتد حدود الجزائر مع سبع دول هي تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب. هذه الحدود البرية تخلق فرصاً هامة للتجارة البرية والتعاون الاقتصادي الإقليمي، وتعتبر بمثابة "ممرات حية للتجارة". لكن الاستفادة القصوى من هذه الفرص تتطلب تطوير البنية التحتية الحدودية وتعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية. تسهيل حركة البضائع والأفراد عبر الحدود يتطلب إنشاء مناطق تجارية حرة، وتحسين الطرق والمعابر الحدودية، وتنسيق الإجراءات الأمنية والجمركية مع الدول المجاورة.

- تتمتع الجزائر بموارد طبيعية هائلة، أهمها احتياطي النفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها مورداً هاماً للطاقة لأوروبا. توجد حالياً خطوط أنابيب لتصدير الغاز إلى إسبانيا وإيطاليا، ويجري التخطيط لإنشاء خط جديد يربط الجزائر بإيطاليا. تعتبر الجزائر أول ممول أفريقي للغاز الطبيعي إلى أوروبا. هذا الدور كمركز للطاقة يمنح الجزائر نفوذاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً، لكنه يجعلها أيضاً عرضة للضغوط الجيوسياسية والتغيرات في سياسات الطاقة العالمية. يجب على الجزائر أن تستغل موقعها كمورد رئيسي للطاقة لتعزيز

علاقاتها مع الدول المستهلكة، وفي الوقت نفسه، يجب أن تستعد لمستقبل قد يشهد تحولاً نحو مصادر طاقة بديلة.

- إضافة إلى ذلك، تتميز الجزائر بتنوع أراضيها الزراعية من الشمال إلى الجنوب، مما يسمح بإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية. تطوير القطاع الزراعي يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل في المناطق الريفية. الاستثمار في تحديث تقنيات الزراعة، وتوفير الدعم للمزارعين، وتحسين البنية التحتية للتخزين والنقل يمكن أن يزيد من إنتاجية القطاع الزراعي ويجعله أكثر قدرة على المنافسة.

تمتلك الجزائر أيضاً إمكانات سياحية كبيرة، حيث تضم شواطئ تمتد على طول 1600 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط وتضاريس متنوعة تشمل الجبال والسهول والواحات والصحراء، مما يجعلها وجهة سياحية جاذبة. تطوير قطاع السياحة يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية السياحية وتحسين الخدمات وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات. الجزائر لديها مقومات سياحية طبيعية وثقافية غنية، لكن استغلال هذه الإمكانيات يتطلب تطوير الفنادق والمنتجعات، وتحسين شبكات النقل، وتوفير التدريب للعاملين في قطاع السياحة، وتسويق الجزائر كوجهة سياحية جاذبة.

- تقوم الجزائر بتنفيذ مشاريع هيكلية كبرى تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، مثل ميناء الجزائر "الحمادية" والطريق العابر للصحراء بطول 10000 كيلومتر وخط أنابيب الغاز العابر للصحراء بطول 5000 كيلومتر. نجاح هذه المشاريع يعتمد على التعاون مع الدول الشريكة وتوفير التمويل اللازم وضمان الأمن والاستقرار في المناطق التي تمر بها هذه المشاريع. هذه المشاريع الطموحة يمكن أن تعزز مكانة الجزائر كمركز إقليمي للتجارة والنقل والطاقة، لكن تحقيق ذلك يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً فعالاً مع جميع الأطراف المعنية.

- تمتلك الجزائر ثاني أكبر شبكة طرق في أفريقيا وشبكة سكك حديدية متطورة، مما يسهل نقل البضائع والأفراد. الاستمرار في تطوير وتحديث هذه الشبكات أمر ضروري لدعم النمو الاقتصادي وتسهيل حركة التجارة والاستثمار. تحسين جودة الطرق والسكك الحديدية، وتوسيع نطاقها لتشمل مناطق أبعد، وتحديث أسطول النقل يمكن أن يقلل من تكاليف النقل ويحسن من كفاءة الاقتصاد.

ثانياً- مراحل التطور التنموي للجزائر

مر النموذج التنموي الجزائري بمراحل تطور مختلفة منذ الاستقلال عام 1962، تأثرت بالتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

- **في مرحلة ما قبل الاستقلال،** كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الزراعة وكان مكماً للاقتصاد الفرنسي حتى عام 1962. وقد سيطر المستوطنون الفرنسيون على الأراضي الزراعية الخصبة، مما أدى إلى تهيش الفلاحين الجزائريين وحرمانهم من الموارد. هذا الوضع ساهم في تطور الوعي الوطني والحركات المطالبة بالاستقلال. وقد خلفت الحرب التحريرية (1954-1962) دماراً كبيراً في البنية التحتية وعطلت النشاط الاقتصادي.

- عقب الاستقلال، تبنت الجزائر **في مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1980)** نموذج النمو الاشتراكي الموجه نحو الداخل، مع التركيز على التصنيع الثقيل وتقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات. كان هذا النموذج يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية للاقتصادات الغربية. تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على المؤسسات العامة في معظم الخدمات والصناعات البديلة للواردات. كما تم إنشاء مزارع حكومية كبيرة من خلال تأميم الأراضي. وقد تم تمويل هذه الاستراتيجية من عائدات صادرات قطاع المحروقات المؤمّم. حقق هذا النموذج بعض النجاح في بدايته، حيث حافظ على نسبة استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 45% ونمو اقتصادي سنوي يزيد عن 6%، كما شهدت هذه الفترة تحسناً كبيراً في المؤشرات الاجتماعية، مثل ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وانخفاض معدلات وفيات الرضع. وفي عام 1971، تم تأميم المصالح الفرنسية في قطاع النفط والغاز، مما عزز السيادة الاقتصادية للجزائر على مواردها الطبيعية. كما تم إطلاق إصلاح زراعي عام 1971 بهدف تفكيك المزارع الخاصة الكبيرة وإعادة توزيع الأراضي المملوكة للدولة على الفلاحين.

- شهدت الجزائر في مرحلة التحولات والإصلاحات الاقتصادية (1980 - 1990) **بداية التحول نحو الخصخصة وتعديل التوجه الاشتراكي**. جاء هذا التحول استجابة للتحديات الاقتصادية التي واجهها النموذج الاشتراكي، خاصة الأزمة الاقتصادية الحادة في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط، والتي كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده الكبير على النفط. وقد بدأت محاولات أولى للإصلاح في أعقاب صدمة أسعار النفط عام 1986، إلا أن هذه المحاولات كانت محدودة ولم تعالج المشكلات الهيكلية بشكل كامل. وفي عام 1989، تم اعتماد دستور جديد يسمح بالتعددية الحزبية، وهو تطور سياسي كان يهدف إلى تهدئة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وقد أبرمت الجزائر اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على قروض مقابل تنفيذ إصلاحات هيكلية، والتي فرضت على الجزائر شروطاً اقتصادية أدت إلى تسريع وتيرة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع باستثناء القمح والسميد والحليب. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والولوج في فترة اضطرابات سياسية وأمنية.

- في **مرحلة ما بعد التسعينات (2000 حتى الآن)**، استمرت الجهود لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز. على الرغم من هذه الجهود، لا يزال قطاع المحروقات يمثل الجزء الأكبر من الصادرات والإيرادات الحكومية. وقد تم التركيز على تطوير قطاعات غير نفطية مثل الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة. كما تم إصدار قوانين جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتحسين مناخ الأعمال. وقد تم تنفيذ إصلاحات في المالية العامة والقطاع المصرفي. وقد حققت الجزائر تقدماً في التنمية البشرية والاستثمار في البنية التحتية. ومع ذلك، لا تزال الجزائر تواجه تحديات البطالة، خاصة بين الشباب. ولا يزال النمو الاقتصادي يتأثر بتقلبات أسعار النفط والغاز. وقد تم إطلاق رؤية الجزائر 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتحسين جودة الحياة، كما تم دمج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في الاستراتيجية التنموية لما بعد عام 2030. وهناك مبادرات لتعزيز الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة. وقد أدت مراجعة شاملة للإحصاءات الوطنية إلى إعادة تصنيف الجزائر إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى في عام 2024.

ثالثاً. السياسات التنموية المطبقة في الجزائر في مختلف القطاعات

تبنت الجزائر مجموعة متنوعة من السياسات التنموية في مختلف القطاعات بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

- **في القطاع الصناعي**، ركزت السياسات بعد الاستقلال على الصناعات الثقيلة، مع إنشاء شركات حكومية كبيرة مثل مجمع الحجار للصلب ومجمع سكيكدة للبتر وكيمابويات. كما تم تشجيع الصناعات البديلة للواردات. وفي الثمانينات، تم إعادة هيكلة الشركات الحكومية الكبيرة إلى وحدات أصغر وتشجيع المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص. وتشهد الفترة الحالية جهوداً لتحديث الصناعات التحويلية وتوسيع إنتاج المعدات الصناعية والمكونات الكهربائية.

- **أما في القطاع الزراعي**، فقد تم تأميم الأراضي الزراعية وإنشاء مزارع حكومية كبيرة بعد الاستقلال. وقد تم إطلاق إصلاح زراعي عام 1971 بهدف إعادة توزيع الأراضي. ويركز التوجه الحالي على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، خاصة في إنتاج القمح الصلب والشعير والذرة، وتوسيع الأراضي المروية. وقد تم إبرام اتفاقيات مع شركات أجنبية لتعزيز الإنتاج الزراعي.

- **شهد القطاع الخدماتي** توسعاً كبيراً، بما في ذلك الخدمات الحكومية والتجارة والنقل والاتصالات. ويجري تطوير قطاع السياحة كجزء من جهود التنويع الاقتصادي.

- **حظي القطاع التعليمي** بأولوية قصوى بعد الاستقلال بهدف استعادة الهوية ومحو الأمية. وقد تم مركزية وتأمين التعليم وجعله إلزامياً ومجانياً. كما تم تخصيص استثمارات مالية ضخمة لهذا القطاع. وقد شهدت مختلف مراحل التعليم إصلاحات هيكلية، بما في ذلك التعليم العالي. وتم تعريب المناهج الدراسية. وتجري محاولات لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

- **في القطاع الصحي**، تم توسيع شبكة المرافق الصحية وتحسين مؤشرات الصحة العامة. ويركز التوجه الحالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة الجيدة والرفاه.

- أما بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية الكلية، فقد تم التحول نحو اقتصاد السوق في التسعينات وتحرير الأسعار. وتم خفض الدعم تدريجياً عن بعض السلع. كما تم إصدار قوانين جديدة للاستثمار. وقد تم تنفيذ إصلاحات في المالية العامة والقطاع المصرفي. وهناك سياسات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وخفض الواردات وتعزيز الصادرات غير النفطية. كما توجد برامج دعم حكومي متنوعة، بما في ذلك الإعانات.

رابعا - مقارنة مؤشرات التنمية الرئيسية في الجزائر مع مؤشرات دول عربية وغربية مختارة

تعتبر الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.1% في عام 2023. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بـ 5590 دولاراً أمريكياً و 18340 دولاراً أمريكياً. وبالمقارنة، فإن دولاً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما من الدول العربية النفطية الكبرى، تتمتع بناتج محلي إجمالي للفرد أعلى بكثير. أما بالنسبة للدول الغربية الصناعية مثل إسبانيا وفرنسا، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها يفوق مستويات الجزائر بشكل ملحوظ. حققت الجزائر مكاسب كبيرة في مؤشر التنمية البشرية وتحتل المرتبة 83 من بين 188 دولة، مما يضعها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية. وبالمقارنة مع دول عربية أخرى مثل تونس (المرتبة 97) والمغرب (المرتبة 121) ومصر (المرتبة 116) في عام 2021، فإن أداء الجزائر يعتبر جيداً نسبياً. أما الدول الغربية مثل إسبانيا (المرتبة 27) وفرنسا (المرتبة 28) فتحتل مراتب متقدمة جداً في هذا المؤشر. بلغ معدل البطالة في الجزائر 12.7% في عام 2023، وارتفع إلى 30.8% بين الشباب (15-24 سنة). وبالمقارنة، فإن معدلات البطالة في دول عربية أخرى مثل تونس والمغرب ومصر غالباً ما تكون مرتفعة أيضاً، خاصة بين الشباب. أما في الدول الغربية ذات أسواق العمل الأكثر تطوراً، فإن معدلات البطالة تكون عادة أقل.

شهدت الجزائر ارتفاعاً كبيراً في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منذ الاستقلال. وبالمقارنة مع دول عربية أخرى، فإن الجزائر حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. أما بالنسبة للدول الغربية، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة فيها تقترب من 100%. كما شهدت الجزائر تحسناً كبيراً في مؤشرات الصحة العامة وانخفاضاً في معدلات وفيات الرضع. وبالمقارنة مع دول عربية أخرى، فإن متوسط العمر المتوقع ومعدلات وفيات الرضع في الجزائر تعتبر جيدة نسبياً. ومع ذلك، فإنها لا تزال أقل من المستويات الموجودة في الدول الغربية.

المؤشر	الجزائر (تقديرات 2025)	تركيا (2021)	فرنسا (2021)	إسبانيا (2021)	مصر (2021)	المغرب (2021)	تونس (2021)	الإمارات العربية المتحدة (2023)	المملكة العربية السعودية (2023)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (nominal, دولار أمريكي)	5590	9,590	42,330	28,220	3,780	3,540	4,150	53,770	27,858
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PPP, دولار أمريكي)	18340	31,870	46,700	32,270	12,720	8,690	11,670	88,220	67,720
مؤشر التنمية البشرية (HDI)	0.754	0.838	0.903	0.905	0.707	0.693	0.740	0.911	0.875
معدل البطالة (%)	12.7 (2023)	11.8	7.9	13.7	7.3	11.8	16.1	2.9	4.4
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	80.2 (2004)	97.9	99.0	99.0	73.9	74.2	82.4	97.9	95.7

75.4	77.9	75.8	73.5	71.8	83.9	82.7	76.9	73.5 (2007)	متوسط العمر المتوقع (سنوات)
11.3	6.9	12.2	19.1	21.2	2.7	3.3	9.6	28.8 (2007)	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية)

خامسا- التحديات الراهنة والمستقبلية أمام النموذج التنموي الجزائري

يواجه النموذج التنموي الجزائري العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيق تطوره واستدامته.

- من أبرز التحديات الاقتصادية الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات وتقلبات أسعارها. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية ويقلل من قدرته على التخطيط للمستقبل. هناك حاجة ملحة لتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات غير نفطية مثل الصناعة التحويلية والسياحة والطاقة المتجددة. كما تواجه الجزائر ارتفاعاً في معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، مما يتطلب تبني سياسات فعالة لتحفيز خلق فرص العمل. ويعد ضعف مناخ الأعمال وصعوبة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من التحديات الهامة التي تعيق نقل التكنولوجيا والمعرفة وتقلل من فرص النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يوجد نظام دعم واسع النطاق وغير فعال يستنزف الموارد ويحتاج إلى إصلاح لضمان وصول الدعم إلى المستحقين الحقيقيين. كما أن البيروقراطية المعقدة والعوائق التنظيمية تعيق النشاط الاقتصادي وتزيد من تكاليف ممارسة الأعمال. وأخيراً، يمثل الاعتماد على الواردات الغذائية تحدياً للأمن الغذائي ويجعل الجزائر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

- أما بالنسبة للتحديات الاجتماعية، فتتمثل في تلبية احتياجات السكان المتزايدة من الخدمات الأساسية مثل الإسكان والصحة والتعليم. كما توجد تفاوتات اجتماعية وإقليمية¹⁸ تحتاج إلى معالجة لتحقيق عدالة اجتماعية وتنمية متوازنة بين المناطق. وتعد موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من التحديات المستمرة التي تتطلب إصلاحات في نظام التعليم وتعاوناً وثيقاً مع قطاع الأعمال.

- على الصعيد البيئي، تواجه الجزائر تأثيرات تغير المناخ على الموارد المائية والإنتاج الزراعي، مما يمثل تهديداً للأمن الغذائي والمائي. هناك حاجة إلى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية وتنفيذ تحول مستدام نحو مزيج طاقة أنظف وتحسين كفاءة الطاقة لتقليل الانبعاثات وحماية البيئة وضمان أمن الطاقة على المدى الطويل.

سادسا- الانتقادات والحلول المقترحة للنموذج التنموي الجزائري

يوجه العديد من الخبراء والمحللين انتقادات للنموذج التنموي الجزائري، ويرون أنه يعاني من نقاط ضعف تحتاج إلى معالجة لتحسين أدائه وتحقيق تنمية مستدامة. من أبرز الانتقادات الاعتماد المفرط على الدولة والقطاع العام، وعدم كفاية التنويع الاقتصادي، وجمود بيئة الأعمال وعوائق الاستثمار، ونظام دعم غير فعال ومكلف، ومحدودية التجارة الإقليمية والاعتماد على الاتحاد الأوروبي، وفجوة بين مهارات القوى العاملة واحتياجات السوق، ومخاوف بشأن الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

يقترح الخبراء والمحللون مجموعة من الحلول والمقترحات لتطوير النموذج التنموي الجزائري. تشمل هذه المقترحات إصلاح النظام الاقتصادي للسماح بمزيد من الحرية الاقتصادية والمنافسة، وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص وريادة الأعمال، وخفض الحواجز الاستثمارية وتعزيز الكفاءة والجدارة، والاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية لتعزيز الاقتصاد الرقمي. كما تشمل إعادة توجيه نظام الدعم ليكون أكثر استهدافاً للفئات الفقيرة، وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي لتحقيق الأمن الغذائي، والاستفادة من إمكانيات التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي، وتحسين جودة التعليم لضمان تطابق أفضل بين المهارات واحتياجات السوق. بالإضافة إلى ذلك، يقترح الخبراء ضمان إدارة أفضل للموارد الشحيحة مثل المياه وتنفيذ تحول مستدام نحو الطاقة المتجددة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحوكمة، وتسريع الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية الكلية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، والاستثمار في رأس المال البشري.

خاتمة

في الختام، يمكن القول إن النموذج التنموي الجزائري مر بمراحل مختلفة منذ الاستقلال، شهد خلالها تحقيق بعض النجاحات في مجالات مثل التعليم والصحة، ولكنه واجه أيضًا تحديات كبيرة، أبرزها الاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز. إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر يمثل نقطة قوة هامة يمكن استغلالها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسهيل التجارة والتعاون الإقليمي. ومع ذلك، فإن تجاوز التحديات الراهنة والمستقبلية يتطلب إجراء إصلاحات شاملة في مختلف القطاعات، بهدف تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري. إن تبني هذه الإصلاحات يمكن أن يفتح آفاقًا واعدة للنموذج التنموي الجزائري ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تلبي طموحات الشعب الجزائري.